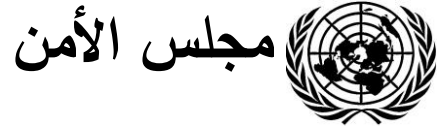


Distr.: General
3 June 2022
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 9055، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بالتطورات السياسية الإيجابية الأخيرة التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ويعقد الملتقى الإقليمي الثاني لرؤساء الدول بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيروبي، كينيا، في 21 نيسان/أبريل 2022. ويرحب مجلس الأمن كذلك بالتزام رؤساء دول المنطقة بتنفيذ نهج ذي مسارين يهدف إلى إيجاد سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالدعم المقدم لهذه العملية من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تزايد نشاط الجماعات المسلحة في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويكرر إدانته لجميع الجماعات المسلحة الناشطة في ذلك البلد، بما فيها حركة 23 مارس، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعة المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي، وجماعات ماي ماي، والعديد من الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية الأخرى. ويكرر مجلس الأمن كذلك إدانته للهجمات الأخيرة التي استهدفت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويدعو مجلس الأمن جميع الجماعات المسلحة الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة دون قيد أو شرط في الحوار الجاري بين الأطراف المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي انطلق بمبادرة من فخامة الرئيس فيليكس تشيسيكودي وفخامة الرئيس أوهورو كينياتا. ويحث مجلس الأمن جميع الجماعات المسلحة المحلية على الوقف الفوري لجميع أشكال العنف، وتقريب أفرادها وحملهم على إلقاء أسلحتهم بصفة نهائية، وعلى المشاركة في برنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. ويحث مجلس الأمن كذلك جميع الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نزع سلاحها والعودة فوراً دون قيد أو شرط إلى بلدانها الأصلية. ويشدد مجلس الأمن على أن القضاء على



التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة يتطلب اتباع نهج إقليمي متكامل ومشاركة سياسية قوية ويدعو إلى تنفيذ التدابير غير العسكرية تحت إشراف فريق الاتصال والتنسيق.

”ويسلم مجلس الأمن بأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، هو أداة هامة لبناء السلام ويشجع جميع الشركاء الدوليين، بما في ذلك المجتمع الدولي، وكيانات الأمم المتحدة، وفقاً لولاياتها، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، على التعجيل بتقديم الدعم الكافي وفي الوقت المناسب لتنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين المؤهلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بسرعة وفعالية، في إطار تنسيق برنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. ويشجع مجلس الأمن على مواصلة إيلاء الاعتبار لاحتياجات وتجارب النساء والشباب، وكذلك حماية حقوق الأطفال كجزء لا يتجزأ من تلك العمليات.

”ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء الحالة الإنسانية الراهنة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تفاقمته بسبب انعدام الأمن على نطاق واسع، بما في ذلك الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة والهجمات التي تستهدف مخيمات المشردين داخلياً. ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى معالجة العوامل الكامنة وراء الحالة الإنسانية الراهنة كما يدعو الشركاء إلى زيادة دعمهم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي لتلك التحديات. ويشجع مجلس الأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الأعضاء في المنطقة على العمل من أجل التوصل إلى حلول دائمة للجائين والمشردين داخلياً، بما في ذلك تمكينهم من العودة الطوعية والأمن والكرامة وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع مستويات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في أجزاء من البلد، ويحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تنطوي على العنف الجنسي والجسدي الواسع النطاق.

”ويسلم مجلس الأمن بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ويشجع بلدان المنطقة على اغتنام الزخم الراهن لإحراز مزيد من التقدم في تخطي التحديات التي تعترض تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ويشجع مجلس الأمن على بذل مزيد من الجهود للتخفيف من حدة التوترات والإحجام عن البيانات المهيجة للمشاعر وعن التحريض على العنف، ويرحب بمشاركة الآليات الإقليمية القائمة، بما في ذلك الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، بغية تسليط الضوء على الادعاءات المتعلقة بالأنشطة العسكرية غير المأذون بها عبر الحدود.

”ويشدد مجلس الأمن على دور استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة بوصفهما محركاً للنزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويشجع مجلس الأمن على التنفيذ السريع للتوصيات الصادرة عن حلقة العمل الرفيعة المستوى التي عُقدت في الخرطوم، من أجل التصدي لتمويل الجماعات المسلحة من خلال استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة. ويشجع مجلس الأمن كذلك الدول الأعضاء في المنطقة على

إنشاء نظم داخلية لمراقبة الموارد الطبيعية في المنطقة ورصدها والتحقق منها، فضلا عن اعتماد أحكام الاتفاقات الإقليمية بإدراجها في القوانين والممارسات الوطنية للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمعادن. ويؤكد مجلس الأمن من جديد الصلة القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة وبين اقتناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بصورة غير مشروعة في تأجيج وتفاقم النزاعات المسلحة في المنطقة.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لاستدامة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويكرر تأكيد التزامه المستمر بتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وذلك بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لما تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جهود ترمي إلى تحقيق الاستقرار، تمشيا مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام وولايتها على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 2612 (2021)، ويعرب عن تقديره العميق للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة.“